

The Iranian Nuclear Program and its Impact on the Balance of Power with Arab Countries (2011-2022)

البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى مع الدول العربية ٢٠٢٢-٢٠١١

Meshaal Al-Hawiti^{1*}, Ayman Al-Barasneh¹.

¹The University of Jordan, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 03 May 2023

Accepted 07 Jun 2023

Published 01 Jan 2026

*Corresponding author:

The University of Jordan, Amman, Jordan.

Email: meshaalhoaty@gmail.com.

Abstract

This study addresses the Iranian nuclear program and its impact on the balance of power in the Middle East from 2011 to 2022. It highlights how Iran's nuclear ambitions serve as both a military concern and a political strategy aimed at enhancing its influence in the Arab world. Understanding the political and military dimensions of Iran's nuclear program is essential for Arab countries as they navigate implications for national security and regional stability. The study analyzes the regional and international political data surrounding Iran's nuclear capabilities, shedding light on potential ramifications for the balance of power in the Eastern Mediterranean. Focusing on the reality of the Iranian balance of power relative to Arab countries, the study reveals that the Iranian nuclear program poses a significant threat to Arab regional security due to fears that it may evolve into a military endeavor bolstering Iran's influence in the Middle East. The prospect of Iran acquiring nuclear technology is expected to trigger regional competition for unconventional weapons, particularly as states, including Israel and Arab countries, respond to Iran's military advancements. In light of these findings, the study recommends intensifying efforts to establish the Middle East as a nuclear-weapon-free zone, fostering collaboration with international organizations and peacekeeping forces. The insights provided by this research are vital for understanding the shifting dynamics of power in the region and informing strategic responses to emerging security challenges.

Keywords: Political Relations, Regional Security, Eastern Mediterranean, Arab Countries.

المخلص

هدفت الدراسة لبيان واقع توازن القوى الإيراني مع الدول العربية، وتحليل تأثير السلاح النووي الإيراني على تغيير موازين القوى في المنطقة العربية، واستخدمت الدراسة منهجين من منهج البحث العلمي في العلوم السياسية تغطية لموضوع الدراسة، حيث تم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديداً رئيسياً للأمن الإقليمي العربي بسبب المخاوف من أن يتحول هذا البرنامج إلى برنامج عسكري يعزز من مكانة إيران وقوتها في منطقة الشرق الأوسط، وإن توقعات امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية سوف يؤثر على خلق حالة

من التنافس الإقليمي على امتلاك أسلحة غير تقليدية خصوصاً لمواجهة امتلاك إسرائيل وإيران للتكنولوجيا الإيرانية وعدم امتلاك باقي الدول في المنطقة وخصوصاً العربية، وفي ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بتصعيد الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وبالتعاون مع المنظمات الدولية والقوى للسلام.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية، الأمن الإقليمي، شرق البحر الأبيض المتوسط، الدول العربية.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

تشهد البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط واقعاً إقليمياً متغيراً منذ بداية القرن الواحد والعشرين، والتي ترتبط بمستويات التهديد باستخدام القوة، وأفرزت واقعاً جديداً في توازنات القوة، وهما: حدوث اختلال إلى أقصى درجة في توازن القوى في المنطقة، والثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتيرة عالية كما هو الحال بالنسبة إلى إيران، مما عزز من سباق التسلح بين دول المنطقة التي تهيمن علاقاتها بالتنافس والصراع بين الدول الفاعلة في الإقليم.

مثلت الأزمة النووية الإيرانية أحد أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتعد من الأزمات السياسية التي شكلت محور الاهتمام لكثير من الأطراف الدولية والإقليمية، وأثارت صراعاً حاداً بين مختلف القوى الدولية والإقليمية، وتضمنت قدراً عالياً من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها، إذ كانت نتاجاً لتراكم مجموعة من المتغيرات التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية الأمريكية، وإنما ترتبط بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية، ولاسيما في فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، وأثارت مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري، واحتاجت إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من أجل الحد من تداعياتها السلبية على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وكان السلوك الصادر عن معظم أطراف الأزمة يهدف إلى حماية مصالحها والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، جنباً إلى جنب مع العمل على تجنب الدخول في المواجهة العسكرية، لأن الدخول في نزاع مسلح سيكون له تداعيات كثيرة في الإطار الإقليمي، وإنما تتعدى إلى المحيط الدولي من خلال التهديد لأمن الطاقة، الذي يعد عنصر أساسي في استقرار النظام الدولي، وذلك في ضوء مواردها من الطاقة (النفط والغاز) واحتياجاتها الكبيرة في منطقة الخليج العربي والعراق وإيران.

فجمهورية إيران تعمل على تطوير برنامجها النووي وتسعى إلى امتلاك السلام النووي وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي والدولي، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية في خطوطها العريضة على التقويم الدقيق لمتغيرات البيئة الدولية والإقليمية من المنظور الإيراني، ويقوم هذا التقويم على فرضية مفادها أن التحولات الدولية والإقليمية ولدت مزيجاً معقداً من التهديدات والفرص في مواجهة السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، مما فرض عليها العمل على تبني سياسة الغموض النووي تجاه برنامجها النووي، لإدراكها أن امتلاكها السلام النووي سيدعم سياستها الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي، وبناء عليه جاءت الدراسة لتبحث في تداعيات البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى في المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٢.

١,١,١ الدراسات السابقة

هدفت دراسة عبد الرحمن (٢٠٢٢) إلى استعراض واقع البرنامج النووي الإيراني، من حيث نشأته وتطوره وتوجهاته المستقبلية، بالإضافة إلى الوقوف على بعض بنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالأنشطة النووية، وكذلك بيان واقع العلاقات الخليجية الإيرانية، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تبايناً في مواقف دول الخليج العربي في علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وانعكاسات هذا التباين في المواقف على التوصل لموقف موحد وقوي تجاه ملف إيران النووي وأثاره الأمنية على دول المنطقة، كما أظهرت النتائج تنوع السيناريوهات المحتملة أمام دول الخليج للتعامل مع الملف النووي الإيراني بهدف الحد من التداعيات الأمنية على منطقة الخليج العربي.

تسعى دراسة العريض (٢٠٢١) إلى فهم وتحليل طبيعة التنافس الإقليمي النووي الإيراني الإسرائيلي في إطار الحرب الباردة وموازنة الردع بينهما في الشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة إلى أن إيران تسعى لتعزيز نفوذها في المنطقة وفي سوريا وفي

العراق، فقد دعمت الأحزاب السياسية والمليشيات المختلفة منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ للعراق، وتحاول إيران إقامة توازن في المنطقة.

هدفت دراسة هاشم (٢٠١٩) إلى تقدير موقف انعكاسات تطور الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في زيادة الإنفاق العسكري الإيراني، وتقدير حجم الإنفاق العسكري الإيراني مقارنة بدول الجوار الإقليمي، وخاصة دول منطقة الخليج العربية، وأظهرت نتائج الدراسة أن السعي الإيراني الحثيث لتطوير القدرات العسكرية التقليدية والنووية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على التسلح، يعتبران من أهم العوامل التي تستدعي دول منطقة الخليج العربي لإعادة النظر في مفاهيم أمنها الإقليمي.

هدفت دراسة كيبش (٢٠١٦) للبحث في تأثير الاتفاق النووي الإيراني على توازن القوى في الشرق الأوسط، فبالنسبة لأولئك الذين يعتقدون بأن الاتفاق من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار من خلال الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية انطلاقاً من عدة اعتبارات في مقدمتها التنمية الاقتصادية كآلية رئيسية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أنه يمكن أن تعكس إيران تحول تركيا من أمن الدولة المعزولة إلى قوة إقليمية.

أشارت دراسة حسن (٢٠١٤) إلى أن البرنامج النووي الإيراني يثير جدلاً كبيراً على المستويين الدولي والإقليمي، نظراً لما يمثله من تهديد محتمل لدول منطقة الخليج العربي، وفقاً للمنظورين العربي والأميركي على حد سواء. ويرى المتابعون أن الهدف الأساسي لطهران من هذا البرنامج هو استعادة مكانتها السابقة في المنطقة، التي تراجع دورها فيها نتيجة للانتشار الأميركي بعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وما أحدثته هاتان الحربان من اختلال للتوازن الاستراتيجي بفعل التواجد العسكري المباشر للقوات الأميركية في قطر والإمارات والكويت، وسابقاً في المملكة العربية السعودية. انطلاقاً من هذه القناعة، سعت القيادة الإيرانية منذ البداية إلى تعديل ميزان القوى في المنطقة، والرد على برامج التسلح الكبيرة والإنفاق العسكري المفرط لدول الخليج، سعياً لمواجهة التهديدات الكبيرة التي تواجه دورها ومصالحها الحيوية. ومن هذا المنطلق، هدفت إيران إلى تطوير برنامجها النووي ليصبح أداة استراتيجية تردع الأطماع الدولية وتوازن القوة أمام المخاطر الإقليمية، لا سيما تلك الناجمة عن وجود منافسين وأعداء مثل إسرائيل، بما يتيح لها إعادة تشكيل معادلة التوازن في المنطقة.

تقدم دراسة (Albarasneh & Khatib, 2019) تحليلاً متعمقاً للسياسة الأمريكية الإيرانية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨. ويناقش مجموعة من العوامل والمتغيرات التي حددت السياسة الأمريكية تجاه إيران خلال مرحلة الدراسة، علاوة على ذلك، تقدم هذه الدراسة تحليلاً عميقاً للأهداف الأمريكية المصممة منذ فترة طويلة، فيما يتعلق بإيران والتكتيكات التي تم استخدامها لتحقيق الأهداف المحددة، من اللافت للنظر أن هناك مجموعة من التحديات والعقبات التي تؤثر على العلاقات الأمريكية الإيرانية، ونتيجة لذلك، وضعت إدارتا الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما والرئيس ترامب سياسة ملموسة ومتسقة تجاه إيران، يمكن القول إن إدارتي أوباما وترامب قد طورتا استراتيجية واضحة ومتسقة ومتماشية للتعامل مع القضايا المتنازع عليها مع إيران، ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لم تغير بشكل ملحوظ السلوك الإيراني، وبالتالي حالت دون تعزيز واسع النطاق للعلاقات الأمريكية الإيرانية.

هدفت دراسة (wang, 2009) إلى بيان محاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة من خلال العمل على بناء القواعد الأمريكية، مما دفع إيران للعمل على مقاومة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، إذ كشفت الدراسة طبيعة الصراع الأمريكي الإيراني واختلاف مفهوم الأمن الخليجي من وجهة نظر كل من الولايات المتحدة وإيران.

٢,١,٢ ما يميز هذه الدراسة عن هذه الدراسات

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي تم عرضها كونها تتناول موضوع البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٢، حيث تتميز الدراسة بكونها تبين أن إيران وفي ضوء ما تمتلكه مشروع سياسي موجه إلى المنطقة العربية، لذا سوف يكون امتلاك إيران للسلاح النووي مكمل لمشروعها القومي، وأن تحليل الأبعاد السياسية والعسكرية لهذا البرنامج سوف يساعد الدول العربية على مواجهة التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي، وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تحاول تحليل المعطيات السياسية الإقليمية والدولية لتداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي على توازن القوى في منطقة الشرق المتوسط.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في امتلاك إيران لبرنامجين نوويين، الأول مدني بالكامل يعتمد على مفاعل "بوشهر"، والثاني برنامج "ناتانز-قم-آراك"، وهو برنامج مزدوج له استخدام مدني يمكن أن تستخدم المواد الناتجة عنه كوقود نووي يسهم في تعزيز قدرات إيران في الوصول إلى امتلاك إيران للسلاح النووي، كما يمكن أن تستخدم في حالة تخصيصها، بدرجة عالية، كوقود نووي، وإن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيكون له تأثير مباشر على توازن القوى الإقليمي، حيث سيخلق سباق تسلح بين القوى الإقليمية، وخصوصاً في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، فهدف المشروع النووي الإيراني هو تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة وتهديد أمنها واستقرارها، وتعزيز قوتها ليكون لها القدرة على فرض هيمنتها على دول الإقليم (الحسيني، ٢٠١١).

٢,١ أسئلة الدراسة

من هنا فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل التالي: ما احتمالات تأثير امتلاك إيران للسلاح النووي على توازن القوى في المنطقة العربية في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة؟ وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما واقع توازن القوى في المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٢؟
٢. ما تأثير امتلاك إيران للسلاح النووي الإيراني على تغيير موازين القوى في المنطقة العربية؟

٣. أهمية وأهداف الدراسة

٣,١ أهمية الدراسة

تتمحور أهمية الدراسة فيما يلي:

١. **الأهمية العلمية:** يعد موضوع توازن القوى في المنطقة العربية من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية والإقليمية، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، منذ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام ٢٠٠١، والحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م، وبتنامي ظاهرة الإرهاب وثورات الربيع العربي، وكان موضوع البرنامج النووي الإيراني وتوازن القوى الإقليمي وخطر انتشار الأسلحة النووية من القضايا التي تحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي والإقليمي، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بموارد الطاقة في منطقة الخليج العربي، التي تمد العالم الصناعي ب(٦٠٪) من احتياطياته المؤكدة للنفط في العالم، لذا يؤمل أن تثرى الدراسة الحالية المكتبة العربية في موضوعها (الزائد، ٢٠٢١).
٢. **الأهمية العملية:** تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تحليل التداعيات والتأثيرات المحتملة لامتلاك إيران للسلاح النووي على توازن القوى في المنطقة العربية، حيث أن الجانب العسكري من البرنامج واحتمالات امتلاك السلاح النووي ستؤدي إلى حدوث تداعيات خطيرة على المستوى الدولي، أما على المستوى الإقليمي فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في موازين القوى في المنطقة العربية، وستؤدي إلى حدوث سباق تسلح في المنطقة وتعزز توجهات القوى الإقليمية لامتلاك السلاح النووي ويسهم في زيادة درجة عدم الاستقرار في المنطقة العربية والناتج عن التدخلات الإيرانية في المنطقة.

٣,٢ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١. بيان واقع توازن القوى في المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٢، وذلك في ضوء التطورات التي شهدتها الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي، والتطورات التي شهدتها البرنامج النووي الإيراني.
٢. تحليل تأثير السلاح النووي الإيراني على تغيير موازين القوى في المنطقة العربية.

٤. مصطلحات الدراسة

توازن القوى

يعني التعادل وهو ضمان التعادل في القوة بين دولتين أو مجموعتين من الدول، وهكذا لن تتمكن دولة أو دول من القيام بالعدوان لوجود قوة مقابلة لها، ونظرياً فإن نظام توازن القوى هو أحد الأنظمة الذي توظف فيه القوة أو التهديد لتغيير التوازن (الجميل، ٢٠٠٢)، ومنذ بروز العصر النووي أصبح المصطلح يستخدم بمعنى "امتلاك الإمكانيات النووية لمواجهة أي اعتداء نووي مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستواه مستوى الهجوم وفي نطاق غير محتمل من المعتدي، لكن المعنى يتوسع ليشمل التهديد باستخدام الأسلحة النووية في قتال يدور بالأسلحة التقليدية.

الردع النووي

هو تقديم أدلة للخصم لا يمكن إهمالها عن توافر المقدرة الحربية التي تكفل معاقبته بعنف عن أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة، والردع النووي يتجاوز الردع التقليدي الذي تستخدم فيه الأسلحة التقليدية، إذ يقتصر الردع النووي على التلويح باستخدام السلاح النووي فقط من أجل منع العدو من القيام بعمل عدواني معين (مزاحم، ٢٠٠٣).

البرنامج النووي الإيراني

هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة، بما فيها الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلاً لأغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولاً إلى مستوى قوة إقليمية يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة (الراوي، ٢٠٠٦).

الشرق الأوسط

مصطلح جيوسياسي يشير عمومًا إلى منطقة بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية والأناضول (بما في ذلك تركيا الحديثة وقبرص) ومصر وإيران والعراق، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية، سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية (عبد الجواد، ٢٠٠٦).

٥. الطريقة والإجراءات

٥,١ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: "توجد تأثيرات سلبية لتطوير البرنامج النووي الإيراني واحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي على توازن القوى في المنطقة العربية".

٥,٢ منهج الدراسة

تستخدم الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية تغطية لموضوع الدراسة، حيث تم استخدام المناهج التالية:

أولاً: المنهج التاريخي: يعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة، فمن الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية للقضية على حالتها القائمة حالياً، إضافة إلى أن هذا المنهج ومن خلال هذه الخبرات التاريخية المتراكمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط (سليمان، ٢٠١٤) وتستخدم الدراسة هذا المنهج في تحليل تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي في دول المنطقة.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي: يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى، فبواسطة التعرف على أهداف الدولة، يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقاً لنظام الأولويات، فهناك

مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى صانع القرار السياسي أن يضع أولاً تسلسلية مصالحه، ثم يدرس التسلسلية في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها (المهري، ٢٠١٠)، وتستخدم الدراسة هذا المنهج في تحليل تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي على توازن القوى في المنطقة العربية.

٥,٣ متغيرات الدراسة

١. المتغير المستقل: البرنامج النووي الإيراني.

٢. المتغير التابع: توازن القوى في المنطقة العربية.

٥,٤ خطة الدراسة

— المبحث الأول: المبحث الأول: التحليل النظري لمفهوم توازن القوى الدولية والمفاهيم المرتبطة به.

— المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

— المبحث الثالث: توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

— المبحث الرابع: برنامج إيران النووي وتداعياته على توازن القوى الإقليمي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: التحليل النظري لمفهوم توازن القوى الدولية والمفاهيم المرتبطة به

أن الدراسة النظرية لمفهوم توازن القوى الدولية، وما يرتبط به من مفاهيم، تستدعي بدرجة أساسية دراسته وفق ما

يلي:

التعريف بمفهوم التوازن

أن التعريف بمدلول لفظ التوازن، يقتضي أولاً، وضعه في إطار دلالاته اللغوية والاصطلاحية، ثم تحديد أصوله الفكرية والنظرية، وكذلك أبعاده وكيفية حدوثه، والأشكال التي يأخذها في سعيه نحو التوازن وذلك وفق ما يلي:

الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم التوازن

الدلالة اللغوية للمفهوم

أن لفظ التوازن مأخوذ من الفعل (وازن)، الذي يعني المقابلة بين شيئين لبيان تساويهما من عدمه (ابن منظور، د.ت). ويشق التوازن كذلك من الوزن، فقد قال الزبيدي "الوزن كالوعد، وزن الثقل والخفة بيدك لتعرف وزنه وقيل الوزن هو الثقل والخفة" (الزبيدي، ١٩٧١)، وقال الفيروز أبادي "الوزن مصدر والعدل المقدار، ووزنه عادله وقابله وحاذاه وهو وزنه بالفتح وزنته ووزانه ووزانته وبوزانته بكسره، قبالتة واتزن العدل اعتدل، واستقام ميزان النهار انتصف" (الشيرازي، ١٩٧٨). ومن ذلك فإن التوازن وفقاً لدلالاته اللغوية يشير إلى علاقة بين كفتين لبيان مدى تساويهما من عدمه.

الدلالة الاصطلاحية لمفهوم التوازن

أما عن الدلالة الاصطلاحية لمفهوم التوازن، فإن الملاحظ من خلال العديد من الأدبيات التي تناولت هذا المفهوم، سواء في الكتابات العربية أو الأجنبية، أن هناك عدم اتفاق على تعريف مانع جامع لمدلول التوازن، ألا أنه يعني في عمومياته الحالة المستقرة، أي أنه يصف وضع يتسم بالاستقرار، فالتوازن في المعنى العام يشير إلى الحالة المستقرة التي تنشأ كمحصلة لاستمرار الصراع بين وضعين متعارضين، غير أن التوازن لا يعني نقطة التعادل التام، فهو عبارة عن خط متسع الطول بين الوضعين المتعارضين، لكن حالة التوازن تظل قائمة طالما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين، وإذا ما حدث ذلك فإن التوازن يختل (أبو الخزام، ١٩٩٩).

ويشير مفهوم التأثير إلى قدرة طرف على جعل طرف آخر يغير سلوكه، دون استخدام التهديد، وقد أطلق "جوزيف ناي" على ذلك مسمى القوة غير المباشرة أو القوة الرخوة، ويرى "ناي" أن هذه القوة ترتبط بما يسميه بمصادر القوة غير المحسوسة، كالثقافة والأيدولوجية والقدرات الدبلوماسية، وذلك بخلاف القوة الصلبة، والتي ترتبط عادة بمصادر القوة المحسوسة، مثل القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وتشير القوة وفق وجهة نظر "ناي" إلى المقدرة على التأثير في الآخرين،

وأن تحصل على النتائج التي تريدها، وثمة طرق ثلاثة لتحقيق هذا: بالإكراه (العصا) بالمال (الجزرة) وبالجذب والإقناع، العصا والجزرة صورة من صور القوة الصلبة، أما الجذب والإقناع فتسمى القوة الناعمة (ناي، ٢٠١٢).

وتعد كل أبعاد هذه القوة مهمة، أي أن التأثير لا يتوقف على القوة القومية للدولة فقط، بل على قدرة الدولة على توظيف قوتها القومية، في ظرف معين، لتحقيق أهداف معينة (عمر، ٢٠٠٤)، ويشير مفهوم القدرة إلى القدرة الفعلية أو الحقيقية التي تنتج عن تحويل عوامل القوة المتاحة لدى الدولة، إلى قدرة فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية، بما يخدم المصالح الوطنية للدولة ويساهم في تحقيق أهدافها القومية (حتى، ١٩٨٥)، والقدرة كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية، تعني عند أرون "مقدرة الوحدة السياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى.

ترجع الفكرة الكامنة لنظام توازن القوى في العلاقات الدولية، إلى الطابع الصراع الذي تتسم به العلاقات ما بين الدول، وهذا الصراع لا تملية عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية النسبية على حساب غيرها من الدول، فالتفاوت في القوة النسبية للدول تبعاً لما هو متاح لكل منها من المكونات المادية وغير المادية التي تدخل في تكوين هذه القوة، قد أفرزت وضعاً يتعلق بمسألة إدارة القوة في العلاقات الدولية، ودفع بالكثيرين إلى محاول فهمها من خلال نظام توازن القوى، الذي يعد رد الفعل الطبيعي الذي اقترن بالزعة نحو القوة منذ القدم (الحميري، ٢٠١٠).

فمفهوم توازن القوى يعد من أكثر المفاهيم انتشاراً واستخداماً، إلا أنه في المقابل يمتاز بأنه من أكثر المفاهيم غموضاً واختصاراً للدقة، نظراً لانعدام وجود تعريف مانع جامع له، ولتعدد الأبعاد والمنطلقات الفكرية التي يركز عليها المفكرون في تحديدهم لمفهوم توازن القوى، والذي يعتبر نتيجة طبيعية لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة، يكون لكل منها حرية الدخول في تحالفات، من أجل تعظيم أمنها القومي وحماية مصالحها" (هلال وآخرون، ١٩٩٤).

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه محمد رضا بهلوي، والذي أنشأ عام ١٩٧٤م "المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية"، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة، من أجل توقيع عقد لمدة عشر سنوات لتزويد إيران بالوقود النووي، واستتبع ذلك بعقدين مع كل من ألمانيا عام ١٩٧٦م وفرنسا عام ١٩٧٧م، واشترت إيران حصة (١٠٪) من أسهم شركة Eurodif لتخصيب اليورانيوم عام ١٩٧٥م، والشركة مملوكة من كل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، ومركزها تريكاستن في فرنسا، وعند سقوط الشاه وخروجه من إيران في كانون الثاني ١٩٧٩م كان هناك ستة مفاعلات نووية قيد البناء، وكانت الخطة تقضي بشراء اثني عشر مفاعلاً من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وكانت ألمانيا التي سبق لها وبدأت ببناء مفاعلين بقوة (١٣٠٠) ميغاواط قد أنجزت (٧٥٪) و (٦٠٪) من محطتي الطاقة في "بوشهر"، فيما كانت فرنسا قد بدأت التحضيرات الهندسية على الأرض من أجل بناء أول محطتين بقوة (٩٣٥) ميغاواط، وسعت عبر استراتيجيتها الدفاعية التي تتبناها في مقاومة الضغوط الخارجية التي فرضت عليها بسبب عدم قبولها غربياً إلى إحداث أمر واقع، إلا أنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أنشطتها السرية وانكشافه للمجتمع الدولي وقد لوحظ أن إيران ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م أنها انتقلت بسياساتها الخارجية المتعلقة بهذا البرنامج من سياسة طمأنة المجتمع الدولي إلى سياسة التأكيد على حقها في امتلاك الطاقة النووية شأنها شأن العديد من دول العالم، وخاصة إسرائيل (Hosseini, 2004).

وتهدف هذه السياسة التي اتبعتها إيران إلى تحقيق مبدأ الردع الذي تهدف من وراءه تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وفي أواخر عام ٢٠٠٧م تم إعلان تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني وجاء كعملية تقويم شاركت فيه (١٦) وكالة أمريكية مختصة بأعمال جمع المعلومات والنشاطات الاستخبارية، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن إيران كانت بالفعل تمتلك برنامجاً لإنتاج السلاح النووي، وإنها أوقفت هذا البرنامج العسكري في عام ٢٠٠٣م، وعلى أثر ذلك صدرت بحق إيران من قبل مجلس الأمن القرارات (١٦٩٦، ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣) والتي بموجبها فُرضت مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران. (العربي الجديد، ٢٠٢٠).

من أهم الأسباب التي تدفع بإيران لامتلاك السلاح النووي ما يلي (السرحاني، ٢٠٠٥):

١. تعمل إيران على زيادة الاعتماد على الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء من خلال إنتاج ستة آلاف ميغاواط من الطاقة النووية، وبذلك فإنها تعمل على تأمين (٢٠٪) من حاجتها من طاقتها الكهربائية.
٢. أصبح البرنامج النووي الإيراني مشروعاً قومياً ووطنياً إيرانياً، يعبر عن هوية إيران.

٣. تمثل التهديدات الأمريكية المستمرة والمتصاعدة لإيران، والتي تأتي على خلفية العلاقات المتوترة بين الطرفين، وإن جوهر الخلاف الحقيقي يكمن في الصراع بينهما على حقول النفط الخليجية ومناطق النفوذ الإقليمي والدولي (السويدي، ١٩٩٦). وإن إيران تدرك أنها تقع في منطقة تتسم بالخطر وعدم الاستقرار، كما تدرك بأنها محاطة بالعديد من التهديدات العسكرية المحتملة، فضلاً عن وجود دول مجاورة لها، هي نفسها تعاني من عدم الاستقرار، ففي العراق وتحديداً في عهد الرئيس الراحل صدام حسين كانت إيران حتى بعد انتهاء الحرب تعاني من مسألة عدم الثقة بنظامه وبنواياه الحقيقية، فضلاً عن المعاناة التي خلفتها حرب الثماني سنوات معه (إدريس، ٢٠٠٥)، وكانت إيران تنظر إلى العراق بأنه مصدر التهديد الإقليمي الأساسي للجمهورية الإسلامية، حتى في الحقبة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وما ألحق من ضرر بالقوة العسكرية العراقية أثناء تلك الحرب وبعدها، وإيران لم تكن مقتنعة بأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قد تم القضاء عليها، أو تقييدها من قبل العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، أو إجراءات المراقبة المستمرة. (Chubin, 2010).

٤. أن الوجود الأمريكي في المنطقة وتمسك إيران بالخيار النووي هو جزء من سياسة خارجية تتعاطى مع عناصر جديدة ومختلفة على مستوى الواقع الإقليمي لإيران، في ضوء تزايد التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية وخصوصاً في العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان.

شهدت البيئة الإقليمية لإيران تحولات أفرزت العديد من الحقائق التي يمكن أن تهدد إيران منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومروراً بحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، وانتهاءً بدعوة الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها أمريكا، وكذلك إحاطة إيران (أو بالقرب منها) بخمس قوى نووية وهي باكستان والهند والصين وروسيا والولايات المتحدة (في الخليج العربي)، هذا إضافة إلى التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة مسبقة للمواقع النووية الإيرانية، لذا أشارت أمريكا إلى أن هناك أهدافاً أخرى لإيران وراء مفاعلاتها النووية. وتعتقد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية ببرنامج إيران النووي أن هناك دوافع عسكرية وراء هذه البرنامج، استناداً إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني قد ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية-الإيرانية، والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأن إيران لا بد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيراً على السياسات التي قد يفرضها الخصوم عليها، أو على تمسكها بالالتزامات الدولية، ففي واقع الأمر أن إيران تدرك أن المجتمع الدولي يرى أنها تمتلك برنامجين نوويين، أحدهما مدني يعتمد على مفاعلات الطاقة كما في مفاعل (بوشهر)، الذي يعمل بالماء الخفيف واليورانيوم منخفض التخصيب وهو لا يُثير مشكلة عسكرية من الناحية الفنية، أما البرنامج الآخر فهو الذي أقيم في مدينتي "ناتانز وأراك"، والذي يعتمد على تخصيب اليورانيوم (٢٣٥) وهو الذي يُمكن أن يقود إلى امتلاك القنبلة النووية، خاصة إذا ما تم ربط ذلك بالتصريحات السياسية الحادة للرئيس الإيراني الأسبق "محمود أحمدي نجاد" والتي لا تُشير بأي صورة إلى أن ما يتم إنجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد إنتاج الكهرباء، وهو ما يُثير مسألة التوجهات العسكرية وليست المدنية، كما هو الحال في البرنامج المصري والخليجي السلمي (Huang, 2016).

وأعلن ممثلو إيران ودول (١+٥) في ٢ أبريل ٢٠١٥ عن التوصل إلى اتفاق حول الخطوط الرئيسية، وإقرار صياغة مسودة الاتفاقية وتم التوقيع على النص النهائي في ٣٠ يونيو ٢٠١٥، وينص، في مبدئه العام على رفع العقوبات الدولية عن إيران، مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي، ومثل ذلك الاتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، ثم اتفاق الإطار في لوزان الذي جرى في سويسرا نيسان ٢٠١٥، وكما في اتفاق الإطار، يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي (١٥٩) صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر الغرب على أن له أبعاداً عسكرية، في حين تصر إيران على أنه سلمي، في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران، بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق، كما يعزز الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران.

وقرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام ٢٠١٨ انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني الذي عقد بين إيران والدول (١+٥) في العام ٢٠١٥، ووقع على مذكرة رئاسية تم بموجبها عودة فرض العقوبات على النظام الإيراني، وركز الرئيس على أن العقوبات ستكون ذات طبيعة اقتصادية بالغة الشدة، والحجة التي نادى بها ترامب تمثلت في إن النظام الإيراني قد قام بدعم منظومة الإرهاب وهدر ثروات الشعب الإيراني، وأكد على أن إدارة الرئيس السابق باراك أوباما سمحت للجمهورية الإسلامية في إيران بالتقدم في برنامجها النووي لاسيما في تخصيب اليورانيوم، والوصول إلى أعتاب امتلاك قنبلة نووية.

المبحث الثالث: توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

إن امتلاك إسرائيل للسلح النووي قد حسم قضية توازن القوى مبكراً في المنطقة من الناحية العسكرية على الأقل من ناحية الردع العسكري، لهذا فإن الاختلال في توازن القوى قد يتأثر كثيراً إذا تمكنت دول أخرى في المنطقة من الحصول على هذا السلاح، وتبدو إيران أكثر دول المنطقة ترشياً للوصول إلى هذا الأمر، خاصة إذا لم تفلح سياسة القوى الدولية في إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي لصالح برنامج أكثر سلمية من خلال سياسة الحوار التي بدأتها هذه الإدارة، وسيكون فشل الولايات المتحدة في ذلك مدخلاً لتطورات خطيرة قد تختبر فيها موازين القوى بشكل مبكر، والجدول (١) يبين ترتيب جيوش البلدان العربية بحسب تصنيف غلوبال فاير باور لعام ٢٠٢٢.

جدول (١): ترتيب جيوش البلدان العربية بحسب تصنيف غلوبال فاير باور لعام ٢٠٢٢

البلد (*)	مؤشر القوة (**)	الرتبة عالمياً	الرتبة عربياً
مصر	٠,١٨٦٩	١٢	١
السعودية	٠,٢٩٦٦	٢٠	٢
الجزائر	٠,٤٧٢٤	٣١	٣
العراق	٠,٥٥٩٧	٣٤	٤
الإمارات	٠,٥٨٥٩	٣٦	٥
سورية	٠,٦٩٥٣	٤٧	٦
المغرب	٠,٨٥٧٣	٥٥	٧
الكويت	١,٢٩٨٨	٧١	٨
ليبيا	١,٣٢٦٥	٧٢	٩
السودان	١,٣٣٨٢	٧٣	١٠
تونس	١,٣٦٦٤	٧٤	١١
الأردن	١,٣٩٨٩	٧٥	١٢
قطر	١,٤٤٢٩	٧٧	١٣
عمان	١,٤٤٥٣	٧٨	١٤
اليمن	١,٤٧٥٤	٨٠	١٥
البحرين	٢,٣٢٦٩	٩٨	١٦
لبنان	٢,٨٦٨١	١١٤	١٧
موريتانيا	٤,٣٠٦٧	١٢٥	١٨
الصومال	١١,٨٨٥٤	١٣٨	١٩
تركيا	٠,١٩٦١	١٣	
إيران	٠,٢١٠٤	١٤	
إسرائيل	٠,٢٦٢١	١٨	

(*) لا يشمل تصنيف غلوبال فاير باور جيبوتي، جزر القمر، وفلسطين.

(**) ٠,٠٠٠ الأكثر قوة وكماًلاً.

ويقدم الجدول (٢) بيانات حول القدرات العسكرية البشرية للبلدان العربية مقارنة بتركيا، إيران، وإسرائيل.

جدول (٢): القدرات العسكرية البشرية للبلدان العربية مقارنة بتركيا، إيران وإسرائيل

البلد	مجموع القوات العسكرية
الدول العربية	٢,٧١٩,٥٠٠
تركيا	٦٢٥,٠٠٠
إيران	٩٢٥,٠٠٠
إسرائيل	٦٣٨,٠٠٠

يتبين من الجداول تفوق الجيوش العربية مجتمعة على كل من تركيا وإيران وإسرائيل بما تملكه من قدرات بشرية، إذ يتجاوز عدد سكان البلدان العربية التي يشملها التصنيف الـ (٤٣٠) مليون نسمة، منهم أكثر من (١٥٩) مليون نسمة قوى عاملة ملائمة للخدمة العسكرية وأسلحة حربية متنوعة وقوة اقتصادية، إضافة إلى عوامل جغرافية ولوجستية تصب في معظمها في صالح الجانب العربي، وإذا ما تقرر إنشاء جيش عربي موحد، على سبيل المثال، سيتكون هذا الجيش من أكثر من مليونين و(٧٠٠) ألف جندي بينهم (١,٨٦٥,٥٠٠) جندي فاعل في الخدمة و(٨٥٤,٠٠٠) في الاحتياط، إضافة إلى قوات شبه عسكرية يصل عددها إلى (١,٣٤٣,٠٠٠) مجند، ووفقاً لموقع غلوبال فاير باور (٢٠٢٢) يمتلك هذا الجيش العربي أكثر من (١٩) ألف دبابة و(٦١) ألف مدرعة و(٤٧٠٠) مدفع ذاتي الحركة و(٩٥٠٠) مدفع مقطور، إضافة إلى أكثر من (٣٧٠٠) راجمة صواريخ (الجزيرة نت، ٢٠٢٣).

وتقدم الجداول (٣ و٤)، على التوالي بيانات بالقطع والتجهيزات العسكرية البرية والبحرية والجوية للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل، بينما يقدم الجدول (٥) موازنات الدفاع للجيوش العربية مقارنة بالدول العربية، وتمتلك هذه الجيوش أكثر من (١٣٠٠) قطعة بحرية حربية متنوعة، فيما يصل مجموع الطائرات الحربية المتنوعة التي تمتلكها إلى أكثر من (٥٦٠٠) طائرة بينها أكثر من (١٣٦٠) طائرة مقاتلة اعتراضية و(٣٤٠) طائرة هجومية، إضافة إلى أكثر من (٤٣٠) مروحية هجومية (العدم، ٢٠١٩).

جدول (٣): بيانات بالمعدات والتجهيزات العسكرية البرية للجيوش العربية مقارنة بتركيا، إيران، وإسرائيل

البلد	دبابات قتالية	مدرعات	مدفعية ذاتية الدفع	مدفعية مقطورة	راجمات صواريخ
الدول العربية	١٩,١٠٢	٦١,١٦٧	٤,٧٤٤	٩,٥٦٣	٣,٧٤٩
تركيا	٣,٠٢٢	١٣,٢٧٠	٩٥٦	١,١٨٩	٤٠٧
إيران	٢,٨٣١	٧,٦٠٠	١,٠٣٠	٢,١٠٨	٢,٤٨٥
إسرائيل	١,٩٠٠	٨,٠٤٤	٦٥٠	٣٠٠	٤٨

جدول (٤): القدرات العسكرية الجوية للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	مجموع الطائرات الحربية المتنوعة	طائرات مقاتلة اعتراضية	طائرات هجومية	طائرات شحن عسكري	طائرات تدريب	طائرات المهمات الخاصة	طائرات التزويد بالوقود جواً	مجموع المروحيات الهجومية
الدول العربية	٥,٦٣٢	١,٣٦٢	٣٤٠	٣٥٠	١,٥٣٦	٩٥	٣٥	٢,١٠٨
تركيا	١,٠٥٧	٢٠٥	٧٩٨	٨١	٢٧٠	٢٠	٧	٤٧٤
إيران	٥٤٣	١٩٧	٢٣	٨٥	٩٦	٩	٧	١٢٦
إسرائيل	٥٩٧	٢٤١	٢٧	١٥	١٥٣	٢٣	١١	١٢٧

جدول (٥): بيانات بموازنات الدفاع للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل لعام (٢٠٢٠)

البلد	موازنات الدفاع (بالمليار دولار)	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي
الدول العربية	١٣٣	٥,٧	١٦,٥
تركيا	٩,٦٩	٢,٨	٧,٥
إيران	٥,٠٠	٢,٢	١١,٧
إسرائيل	١٧,٨٠	٥,٦	١٢,١

وفي ما يتعلق بالقوة الاقتصادية الداعمة للجيوش العربية، يمكن الإشارة إلى أن موازنات الدفاع في البلدان العربية مجتمعة تصل على أكثر من (١٣٠) مليار دولار (منها ٤٦ مليار دولار للسعودية) ويقدر معدل الإنفاق العسكري في العالم العربي بنحو (٥,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يتجاوز معدل الإنفاق العسكري على المستوى العالمي (٢,٤٪) من الناتج المحلي، وتعود هذه القوة الاقتصادية إلى ما تمتلكه البلدان العربية النفطية من موارد نفطية ضخمة واحتياطي من العملات الأجنبية والذهب، بالإضافة للعوامل الجغرافية واللوجستية التي قد تصب لصالح الجانب العربي، ولا سيما

المساحات الواسعة للعديد من البلدان العربية التي تتطلب حشد مئات الآلاف من الجيوش لغزوها وتسمح بتنظيم المقاومة للدفاع عنها، إذا ما توافرت الإرادة لذلك.

المبحث الرابع: برنامج إيران النووي وتداعياته على توازن القوى الإقليمي في المنطقة العربية:

تحاول إيران من خلال سعيها لامتلاك السلاح النووي إلى حماية دورها الإقليمي، وتعزيز هذا الدور ليكون للجمهورية الإسلامية حضوراً لا يقل عن الهالة النووية المُعطاة للهند وإسرائيل وباكستان، وقد نجحت في الحصول على أسرار التجربة الباكستانية، كما حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية، فإيران تتمتع بأهمية استراتيجية كونها تمتلك مخزوناً ضخماً من الغاز والنفط، وذات موقع جغرافي جيواستراتيجي، وتعمل على توسيع نفوذها السياسي، والأمني، والاقتصادي، والذي امتد من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن، وجّهزت جبهات تساعد على تعزيز نفوذها الإقليمي بالمزيد من الحيوية والصمود لطالما امتازت منطقة الخليج العربي بموقع استراتيجي على الصعد كافة، عسكرياً واقتصادياً وجيوسياسياً وجغرافياً، كما أنها المنطقة التي تحوي أكبر مخزون للنفط والغاز في العالم أجمع، إضافة لموقعها الاستراتيجي في توسطها لقارتي آسيا وإفريقيا وقربها من القارة الأوروبية، بالإضافة إلى قربها الجغرافي من كل من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان ودول القرن الإفريقي، كل هذه العوامل تجعل أية تداعيات أمنية على استقرار المنطقة، وتشكل خطراً على أمن المنطقة، إنما هي تداعيات على العالم أجمع، سواء كانت هذه التداعيات على مستوى البعد العسكري أو الاستراتيجي، وفيما يلي تحليل لأبعاد تأثير البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى في المنطقة:

البُعد العسكري

من التداعيات العسكرية لبرنامج إيران النووي على أمن دول الخليج العربي ما يأتي (الكريم، ٢٠١٧):

١. تهديد الاستقرار الإقليمي: إن امتلاك إيران أسلحة نووية يعزز من اختلال موازين القوى بينها وبين دول الخليج العربية، لا سيما بعد خروج العراق من دائرة المواجهة منذ عام ٢٠٠٣.

٢. التوسع الإيراني غرباً: وفقاً للمعطيات الجغرافية والجيوسياسية، فإن أية أطماع توسعية مستقبلية لإيران ستكون باتجاه الغرب، حيث لا يمكنها التوسع شمالاً بوجود روسيا، ولا شرقاً بسبب وجود قوى نووية كبرى مثل الصين والهند وباكستان، مما يجعل البوابة الغربية الخيار الأكثر احتمالاً.

٣. الصراع الأمريكي-الإيراني وتأثيره على الخليج: يقابل تهديد الولايات المتحدة لإيران تهديد إيراني مباشر بضرب المنشآت والقواعد الأمريكية في الخليج، مما يجعل القوة العسكرية الإيرانية خطراً مباشراً. ويتفاقم هذا الخطر مع احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي مستقبلاً.

٤. سباق التسلح النووي: يمثل السلاح النووي قوة ردع، وامتلاك إيران له سيدفع المنطقة نحو سباق تسلح نووي على المستوى الخليجي والعربي. وقد وصف وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر هذا السيناريو بأنه "كابوس لدول الشرق الأوسط". كما أكد الأمير تركي الفيصل ضرورة امتلاك دول الخليج للسلاح النووي في حال فشل منع إيران من امتلاكه مستقبلاً (عبد القادر، ٢٠٠٥).

لقد أثبت التاريخ أن لإيران أطماعاً توسعية، إذ سبق أن احتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وترفض الانسحاب منها. وفي حال امتلاكها قوة نووية، يُتوقع أن تتوسع نزعته نحو الهيمنة على دول مجلس التعاون الخليجي (الرشدان، ٢٠١٥).

البُعد الاستراتيجي

يمثل امتلاك إيران قدرة نووية مصدر تهديد مباشر لاستقرار المنطقة العربية، إذ يعمّق اختلال موازين القوى ويعزز تدخل إيران عبر دعمها ميليشيات مسلحة في دول عدّة، مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله العراقي، وعصابات أهل الحق، وسرايا الخراساني، ومنظمة بدر في العراق، وحزب الله في لبنان. وقد أصبحت هذه الميليشيات أدوات يمكن لإيران توظيفها للتأثير في سياسات دول المنطقة (Huang, 2016).

وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، شرعت إيران في تنفيذ مشروع استراتيجيتها العشرينية (٢٠٠٥-٢٠٢٥)، التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية تضم نحو ٢٥ دولة تمتد من حدود الصين شرقاً إلى البحر المتوسط شمالاً. ويحتل الخليج العربي المرتبة الأولى في هذه الاستراتيجية، وذلك للأسباب التالية (باكير، ٢٠١٤):

١. إيجاد خطوط دفاع متقدمة عبر أنظمة وحركات موالية لها.

٢. تنفيذ توجهات السياسة الخارجية التي أرسيت منذ نجاح الثورة.

٣. منع بروز قوة عربية قادرة على تشكيل توازن إقليمي.

تشهد البيئة الاستراتيجية في المنطقة تغيرات عميقة تمثلت في اختلال كبير في توازن القوى وتصاعد مستوى التهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول، وعلى رأسها إيران. وتمثل القدرة النووية الإيرانية خطراً استراتيجياً على جبهتين عربيتين: الخليج العربي والمشرق العربي. أما تجريد إيران من هذه القدرة فيعد تجريداً لقدرتها على التهديد والضغط السياسي (الراوي، ٢٠١٢).

وتدعي إيران أن تطوير قدراتها النووية يهدف إلى إنتاج طاقة كهربائية، إلا أن الأدلة تشير إلى اهتمامها المستمر بتصنيع مكونات رؤوس حربية نووية، وإلى أن برنامجها النووي يتكامل مع تطوير قدراتها الصاروخية المدعومة من كوريا الشمالية وروسيا. ويبدو أن الهدف الأساس هو خلق حالة من التردد والخشية لدى صناع القرار في الدول المعادية، إضافة إلى امتلاك ورقة ضغط مؤثرة في الشرق الأوسط.

٦. الخاتمة

يؤدي انتشار الأسلحة النووية في المنطقة العربية إلى زيادة القلق بشأن احتمال استخدامها في منطقة تعاني أصلاً من نزاعات وصراعات حادة. ورغم عدم الإعلان الرسمي، فإن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، فيما قامت إيران بتخصيب ما يكفي لإنتاج قنبلة نووية، مما يسهم في اختلال التوازن الإقليمي.

إن الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط هو نتاج طبيعي لسياستها الخارجية القائمة على تعزيز نفوذها السياسي والديني. ومن المتوقع تزايد هذا الدور في حال نجاحها في امتلاك قوة نووية، رغم التحديات الداخلية والإقليمية التي قد تكبح هذا الصعود.

٦,١ النتائج

خلصت الدراسة إلى ما يأتي:

١. تركز السياسة الخارجية لإيران تجاه المنطقة العربية على كونها قوة مركزية تتحكم في الممرات المائية المهمة، وعلى رأسها مضيق هرمز، وتستجيب ديناميكياً لتحولات النظام الدولي.

٢. يُعد البرنامج النووي الإيراني تهديداً رئيسياً للأمن الإقليمي، وخاصة أمن الخليج العربي، بالنظر إلى احتمال تحويله إلى برنامج عسكري ذي تداعيات بيئية وسياسية.

٣. إن احتمالات امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يسهم في خلق تنافس إقليمي لامتلاك أسلحة غير تقليدية، خصوصاً مع امتلاك إسرائيل وإيران لها وحرمان بقية الدول من هذه القدرات.

٤. تنظر الدول العربية بحذر شديد إلى توجه إيران نحو امتلاك السلاح النووي، باعتباره عاملاً يعزز هيمنتها على المنطقة، وخاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن الاستراتيجي.

٧. التوصيات

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بما يأتي:

١. تفعيل منظومة الدفاع العربي المشترك، والضغط على الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً تجاه قضايا المنطقة، وعلى رأسها النزاع العربي-الإسرائيلي.

٢. بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الصديقة.

٣. تصعيد الدعوة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، عبر المنظمات الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز.

الشكر والتقدير

نتوجه بخالص الشكر إلى المراجعين ورئيس التحرير على تعليقاتهم القيمة على المسودة الأولية لهذه الورقة البحثية. كما نعرب عن تقديرنا للجامعة الأردنية على تسهيل عملية جمع البيانات. جميع الأخطاء أو أوجه القصور المتبقية هي مسؤوليتي بالكامل.

الإقرارات الأخلاقية

تم عمل هذا البحث وفقاً لمبادئ النزاهة البحثية والأخلاقيات العلمية. نظراً لعدم وجود مشاركين في هذه الدراسة، لم يكن هناك حاجة للحصول على موافقة مسبقة أو إجراءات أخلاقية خاصة بالمشاركين. ومع ذلك، تم التعامل مع جميع مصادر ومواد البحث بمسؤولية وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية. وتم الالتزام بمبادئ الدقة والشفافية والمصدقية لضمان سلامة النتائج.

بيان توافر البيانات

تتوفر مجموعات البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلال هذه الدراسة عند الطلب من الباحثين.

التمويل

لم يتم تلقي أي تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح

يؤكد الباحثان عدم وجود أي تضارب في المصالح.

مساهمة الباحثة

- قام مشعل الحويطي وأيمن البراسنة بوضع تصور الدراسة وتصميمها، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحليلها.
- تمت كتابة المسودة الأولى للمقال من قبل مشعل الحويطي وأيمن البراسنة.
- قام الباحثان بمراجعة النصوص وتحريرها، واعتمداً النسخة النهائية للنشر.

الموافقة على النشر

يوافق الباحثان على تقديم هذه الورقة البحثية للنشر، وبانتظار قرار هيئة التحرير بعد عملية التحكيم، ويوافقان على نشرها. كما يؤكدان أن هذا العمل لم ينشر سابقاً، ولم يقدم إلى أي مجلة أخرى للنظر في نشره.

المراجع

ابن منظور (د.ت). *لسان العرب* (الجزء السادس). القاهرة: دار المعارف.
أبو الخزام، إبراهيم (١٩٩٩). *الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

إدريس، محمد (٢٠٠٥). إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات. *مجلة السياسية الدولية*، ١٦٢ (١)، ٣٠-١٠.

باكير، علي (٢٠١٤). سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران. *السياسة الدولية*، ١٨٠ (٤٠)، ٢٥-١.

الجزيرة نت (٢٠٢٣). أقوى جيوش الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٣. *الجزيرة نت* www.aljazeera.net.

- الجميل، سيار (٢٠٠٢). النظام الدولي والنظام العالمي. *جريدة الزمان*، عدد ١٢٦٦، ٢٢ تموز.
- حتى، ناصف (١٩٨٥). *النظري في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي.
- حسن، وجدان فالح. (٢٠١٤). البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي. *الخليج العربي*، ٤٢ (١)، ٢٣٠-٢٦٤.
- الحسيني، سنية (٢٠١١). طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط. *مجلة آراء الخليج*، العدد ٨٥، ٢٢-١.
- الحميري، محمد (٢٠١٠). أثر حالة عدم توازن القوى في النظام الدولي الجديد على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٣ (١)، ٣٦٥-٣٩٦.
- الراوي، رياض (٢٠٠٦). *البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.
- الرشدان، عبد الفتاح (٢٠١٥). *الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الزائد، عطا الله (٢٠٢١). *العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي*. ١٩٨٠-٢٠٠٣. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، السيد (١٩٧١). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: دار الجيل.
- السرحاني، خالد (٢٠٠٥). مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي. *مجلة مختارة إيرانية*، ٦٤ (١)، ٢٠-٤٥.
- سليمان، عبد الرحمن (٢٠١٤). *مناهج البحث*. القاهرة: عالم الكتب.
- السويدي، جمال (١٩٩٦). *إيران والخليج: البحث عن الاستقرار*. دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الشيرازي، مجد الدين (١٩٧٨). *القاموس المحيط* (المجلد الرابع). بيروت: دار الفكر.
- عبد الجواد، سيد (٢٠٠٦). *تاريخ الشرق الأوسط*. الإسكندرية: دار الكتب المصرية للنشر والطباعة.
- عبد الرحمن، فهد (٢٠٢٢). آثار وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي في ظل تباين المواقف الخليجية من إيران. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، ١٨٥ (١)، ٢٨١-٣٢٠.
- عبد القادر، نزار (٢٠٠٥). الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء. *مجلة الدفاع الوطني*، ٥٧ (١)، ٨٠-٩٦.
- العربي الجديد (٢٠٢٠). هذه مضامين القرارات الأممية التي ستفعلها الولايات المتحدة ضد إيران. *العربي الجديد*. www.alaraby.co.uk
- عمر، السيد (٢٠٠٤). *مقدمة في نظرية السياسة الخارجية*. القاهرة: دار المهندس للطباعة.
- العريض، حسين (٢٠٢١). المنافسات الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط (إيران-إسرائيل وموازنة الردع النووي). *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، ٣ (٤)، ٣١١-٣٢٩.
- الكريم، إباد (٢٠١٧). أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، ٩ (١٠)، ٢٥-١١.
- كيبش عبد الكريم. (٢٠١٦). الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط. *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، ٥ (٢)، ١٠٠-١١٤.
- مزامح، هيثم (٢٠٠٣). عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران. *صحيفة الوطن السعودية*، ١٥/٩/٢٠٠٣.
- المهري، عبد العزيز (٢٠١٠). *التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- ناي، جوزيف (٢٠١٢). *هل انتهى القرن الأمريكي؟* الرياض: العبيكان للنشر.

References

- Albarasneh, A & Khatib, D. (2019). The US policy of containing Iran - from Obama to Trump 2009-2018. *Global Affairs*. 5.
- Chubin, S. (2010). *Iran's National Security Policy: Intentions, Capabilities, and Impact*.
- Hossein, S. (2004). Iranian Nuclear Issue: An Academic of Iran's Official Positions. ورقة مقدمة في مؤتمر البحر الميت، الأردن، ٩-١٢ سبتمبر ٢٠٠٤ UCLA مؤتمراً
- Huang, X. (2016). *The Iranian Nuclear Issue and Regional Security: Dilemmas, Response, and the Future*. Sabbatical Leave Report, Department of Political Affairs, Middle East and West Asia Division, United Nations.
- Wang, B. (2009). The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, 3(2), 39-48. <https://doi.org/10.1080/19370679.2009.12023129>